# وضع شارة حجز على العقار المتنع مالكه عن ترميمه

□ بغداد / الأمانة

أكدت أمانة بغداد أنها ستتخذ الإجراءات القانونية المتمثلة بوضع شارات حجز على العقارات في خمسة شوارع رئيسة في العاصمة بغداد التي يمتنع أصحابها عن القيام بهذه العملية على وفق المتطلبات والتصاميم الخاصة بذلك والمحددة من قبل اللجنة الخاصة في دائرة التصاميم مع تكليف شركات وزارة الإعمار والإسكان للقيام بالتأهيل من الأموال المرصودة لهذه الخطة ويتم استقطاعها من أصحاب هذه الأبنية لاحقاً ثم رفع شارة الحجز".

وأشار إلى " إن لدى الأمانة التعليمات والقوانين التي تعطيها الصلاحية لإجبار مالكي العقارات على ترميم واجهات أبنيتهم بما يليق بمدينة بغداد كعاصمة " . وبين " أن أمانة بغداد تهيب بأصحاب المباني والعقارات في شوارع (الجمهورية ، أبو نؤاس ، السعدون ، الكرادة داخل وخارج) إلى الإسراع بالقيام بأعمال ترميم وتأهيل واجهات أبنيتهم على نفقتهم الخاصة بعد الاطلاع على المتطلبات والتصاميم والتعليمات الخاصة بمبنى كل منهم على حده والتي تم إبلاغهم بها من قبل بلديتي الرصافة المركز والكرادة " .

وأوضح " إن تنفيذ هذا المشروع يأتي عملاً بأحكام المادة (٤٣) من قانون إدارة البلديات رقم (١٦٥) لسنة ١٩٦٤ القاضي بقيام أصحاب المباني بتأهيل واجهات أبنيتهم على نفقتهم المالية الخاصة حفاظاً على المنظر العام لمدينة بغداد ورفع كافة التشوهات والتجاوزات التي تؤثر فيه " .

# توجيه بدفع التعويضات للمتضررين جراء العمليات الإرهابية

□ بغداد / المركز الوطني

وجهت الأمانة العامة لمجلس الوزراء، الوزارات كافة ومجالس المحافظات والجهات غير المرتبطة بوزارة بصرف التعويضات للمتضررين جراء العمليات الإرهابية. وقال مصدر مسؤول في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، بحسب المركز الوطني للإعلام، أمس إن على الجهات دفع المبالغ المقررة لتعويض المتضررين، واستقطاعها من استحقاقاتهم بعد صدور التعليمات الخاصة بالقانون من قبل وزارة المالية. وأضاف المصدر إن التوجيه يأتي للإسراع في صرف التعويضات للمتضررين لحين إصدار وزارة المالية التعليمات الخاصة بالقانون المذكور.

يذكر أن مجلس الوزراء كان قد قرر في أيلول ٢٠١٠ تشكيل لجنة برئاسة وزير المالية باقر جبر الزبيدي تتولى تعويض المتضررين جراء العملية الإرهابية التي طالت مدينة الكاظمية في ٢٠١٠/٩/١٩ بمبلغ إجمالي قدره ثلاثة مليارات دينار من تخصيصات احتياطي الطوارئ للسنة المالية ٢٠١٠.

# دراسة قانونية تؤكد ضرورة التركيز على مكافحة الفساد لكبار المسؤولين في الدولة

□ بابل / عادل الفتلاوي

أكدت دراسة قانونية نوقشت في كلية القانون بجامعة بابل على ضرورة أن تركز الجهات المختصة بمكافحة الفساد داخل الدولة جهودها على مكافحة الفساد الكبير الذي يرتكبه كبار المسؤولين في الدولة وكشفهم ومحاسبتهم وإحالتهم إلى القضاء وذلك لكونه أكثر خطرا من الفساد الصغير بما يحقق ذلك الردع العام لصغار الموظفين المفسدين ،داعية الجهات المختصة بمكافحة الفساد أن لا تضيع جهودها في ملاحقة الفساد الصغير الذي يكاد يكون ظاهرة منتشرة في معظم دول العالم.

الدراسة التي أعدها الباحث أمجد ناظم صاحب الفتلاوي واشرف عليها أستاذ القانون الجنائي المساعد الدكتور محمد علي سالم كانت بعنوان (اختصاص هيئة النزاهة في التحري والتحقيق في قضايا الفساد الحكومي) استعرضت الأسباب الكامنة وراء بروز ظاهرة الفساد الحكومي وتفشيها في السنوات الأخيرة في معظم مؤسسات الدولة العراقية وعزت الدراسة أسباب تفشي الظاهرة إلى جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية وإدارية.

وفي ما يخص الأسباب السياسية فإنها تتمثل حسب الدراسة بغياب النظام السياسي الفعال المستند إلى مبدأ الفصل بين السلطات وقلة الوعي السياسي وعدم معرفة الآليات والنظم الإدارية خلال ممارسة السلطة وغياب دولة المؤسسات وسلطة القانون والتشريعات وغياب الحريات والنظام الديمقراطي وضعف الإعلام والرقابة الرسمية والشعبية المتمثلة بمنظمات المجتمع المدني والمواطنين والأحزاب السياسية فضلا عن عدم كفاءة ونزاهة القيادات الإدارية وكبار المسؤولين في الدولة لان اختيارهم تم على أساس التزكية أو الولاء للحزب أو الكتلة أو الطائفة أو المذهب من دون مراعاة مبدأ الكفاءة المهنية والتقييم العلمي المبني على أساس الخبرة المتراكمة والنزاهة .

وأوضحت الدراسة أن هناك أيضا أسبابا اقتصادية واجتماعية وراء هذه الظاهرة متمثلة بغياب الفعاليات الاقتصادية في الدولة التي يغلب عليها طابع الصفقات التجارية وكذلك انتشار البطالة وانخفاض مستوى الأجور وضعف المرافق العامة التي تخدم المواطنين وهي عوامل حاسمة في تفشي الفساد حيث تتناسب هذه العوامل طرديا مع ازدياد هذه الظاهرة .

وأضافت الدراسة إلى انه لا يمكن تجاهل بعض الأسباب الاجتماعية في تفشي الفساد المتمثلة بالجهل والتخلف وممارسة وسلوكيات قوات الاحتلال في العراق حينما سمحت وتغاضت عن عمليات نهب وسرقة وإتلاف ممتلكات الدولة حيث كان لها دور واضح في ترسيخ ثقافة نهب وسلب الأموال العامة من قبل بعض ضعاف النفوس .

وعن الأسباب القانونية والإدارية التي ساعدت في انتشار الفساد الحكومي أشارت الدراسة إلى عدم استقلال القضاء بصورة فعلية عن عمل النظام السياسي والاستقلال حيث إن غالبية دساتير دول العالم نصت على مبدأ استقلال القضاء وسيادة القانون غير إن الواقع العملي يؤكد خضوع القضاء في العديد من الدول لسيطرة رئيس الدولة أو الأحزاب السياسية التي لها ثقل في الدولة.

أما عن الأسباب الإدارية فقد بينت الدراسة أنها تتجسد بسوء اختيار الموظفين الذين يشغلون الوظائف العامة وبالتالي استغلال المنصب والنفوذ وعدم الحرص على حفظ الأمور العامة وصيانتها وعدم احترام أوقات العمل وتأجيل أو تأخير انجازه بدون مبرر وتقديم الشكاوى .

ومن الأسباب الأخرى لانتشار الفساد الحكومي وجود ضعف في الأجهزة الرقابية الداخلية وارتباطها بمؤسسة الدائرة المعينة نفسها وعدم وجود أجهزة حكومية تتولى الرقابة وتلقي الشكاوى من المتضررين من الفساد الحكومي في كثير من دول العالم .

ونوهت الدراسة إلى أن هناك سببا رئيسا إلى جانب تلك الأسباب لا يمكن إغفاله إذ كان له دور فعال في انتشار الفساد الحكومي في العراق متمثل بالمرحلة الانتقالية التي مر بها العراق بعد سقوط النظام السياسي وما تمخض عنها من تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية مما وفر فرصا واسعة للمفسدين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي وعدم قدرة الإدارة على اتخاذ القرار المناسب في مكافحة الفساد بسبب عدم استقرار القانون والقضاء وكذلك تمتع كبار المسؤولين بحرية واسعة في التصرف إلى جانب القيود الواردة على حرية الأجهزة الرقابية في محاسبة كبار المسؤولين وإجراء التحقيق معهم بسبب الحصانة التي يتمتعون بها .

ولفتت الدراسة إلى أن كل هذه الأسباب قد ساعدت على انتشار الفساد الحكومي في العراق بصورة غير طبيعية وجعلته يحتل مركزا متقدما من بين الدول الأكثر فسادا في العالم حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية . ولاحظت الدراسة إن جهود هيئة النزاهة ومجلس النواب في مواجهة الفساد الحكومي تعرضت للتراجع بسبب الضغوطات التي تعرضت لها كون إن تلك الجرائم ذات طابع سري يصعب إثباتها من خلال الوسائل التقليدية في التحقيق ، ويرتكبها في الغالب أشخاص على قدر من الاحتراف والدراية والمعرفة بأساليب الالتفاف على القانون لذلك يعجز أحيانا ضحايا الفساد عن إثبات دعاواهم أمام القضاء .وشددت الدراسة على انه أمام هذا التحدي الكبير لابد من إيجاد أجهزة تتسم بالفعالية للحد من هذه الظاهرة الخطيرة ولا بد من تقديم الدعم الكبير لهيئة النزاهة (شعبيا ورسميا) لان بدون هذا التعاون تبقى الخطط قاصرة ، لاسيما إن هيئة النزاهة تعد البوابة الوطنية لممارسة الفساد ومساءلة مرتكبيه وفق القانون .

الرشوة بحاجة الى معالجة جادة.. تصوير: ادهم يوسف

**الحالة الجوية**

الطقس: مشمس
شروق الشمس: ٦:٠٠
درجة الحرارة العظمى : ٣٦ مئوية
درجة الحرارة الصغرى: ٢٠ مئوية
الرطوبة النسبية: ٢٩%
الضغط الجوي : ١٠٠٩
الرؤية: جيدة جدا

# تعليمات جديدة بشأن تعضيد البحث العلمي

□ بغداد / التعليم العالي

أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تعليمات جديدة بشأن تعضيد البحث العلمي في مؤسساتها المختلفة. ونقل بيان أوردته الوزارة أمس الثلاثاء عن مصدر مسؤول في الوزارة قوله :إن تعليمات جديدة صدرت بشأن تعضيد البحث العلمي رقم (١٦٣) لسنة ٢٠١٠، تضمنت عددا من التعديلات والتغييرات على وفق المواد الآتية: المادة -١- يلغى نص المادة (٤) من تعليمات تعضيد البحث العلمي رقم (٥١) لسنة ١٩٩٢ ويحل محلة ما يأتي :المادة -٤- أولا ً – تقوم اللجان المختصة في الكلية أو المعهد بتقويم البحث من خبراء يمنح كلاً منهم مكافأة قدرها مئة إلف دينار .ثانياً – يمنح الباحث أجور تعضيد البحث هي خمسمئة ألف دينار للبحث التطبيقي الأصيل، وأربعمئة ألف دينار للبحث التطبيقي القيم، و خمسمئة ألف دينار للبحث الأصيل، وثلاثمائة إلف دينار للبحث القيم، ومئتي إلف دينار للبحث المفيد . المادة -٢- يلغى نص المادة (٥) من التعليمات ويحل محله ما يأتي :المادة -٥- (تمنح مكافأة لصاحب براءة الاختراع قدرها مليون دينار عن كل براءة اختراع مسجلة). المادة -٣- يلغى نص البندين ( أولا ) و ( ثانيا ً) من المادة (٨) من التعليمات ويحل محلها ما يأتي :أولا – تلتزم الجامعة أو الهيئة بتقديم (٥٠٪ ) خمسين من المئة من الكلفة الكلية للطبع . ثانياً – تخصص مكافأة قدرها إلف دينار عن كل صفحة محسوبة بموجب المادة (١٤) من التعليمات عن الكتب المنهجية و المراجع والمصادر على إن لا تزيد على مئتين وخمسين ألف دينار. المادة -٤- يلغى نص المادة (١٥) من التعليمات ويحل محله ما يأتي : المادة -٥- تصرف مكافأة المؤلفين كما يأتي : أولا – يتقاضى مؤلف الكتب المنهجية والمساعدة والمراجع والمصادر مكافأة قدرها مليون دينار في حالة حصول المؤلف درجة أصيل .ثانياً – يدفع مبلغ قدره إلف دينار عن كل صفحة محسوبة بموجب المادة (١٤) من التعليمات عن الكتب المنهجية و المراجع والمصادر على إن لا تزيد على مئتين وخمسين ألف دينار.

# تربية البصرة تحذر من نقص المباني المدرسية

□ البصرة / السومرية نيوز

حذرت مديرية التربية في محافظة البصرة، أمس، من تفاقم ظاهرة نقص المباني المدرسية في المحافظة، مبينة إنها تضطر إلى إتباع نظام الدوام الثلاثي في الكثير منها، داعية الحكومة إلى تلافي المشكلة ببناء عدد من المدارس الجديدة. وقال مدير عام مديرية التربية في البصرة مكي محسن مهوس بحسب"السومرية نيوز"، أمس على هامش احتفالية لتكريم الطلبة المتفوقين، إن "ظاهرة نقص المباني المدرسية تتفاقم بشكل مستمر في ظل الإقبال الشديد على الالتحاق بالمدارس"، مبينا أن "المديرية اضطرت خلال العام الدراسي الجديد، إلى توسيع رقعة تطبيق نظام الدوام الثلاثي في الكثير من الأبنية المدرسية بحيث تتناوب ثلاث مدارس على الدوام في مبنى واحد".

وأضاف مهوس أن "منطقة القبلة التي تعتبر ثاني أكبر منطقة في البصرة من حيث المساحة والكثافة السكانية، ستضطر لتطبيق نظام الدوام الثلاثي في جميع مدارسها، لعدم وجود حلول بديلة". وتابع أن "المديرية بصدد تطبيق نظام الدوام الرباعي في عدد من المناطق بتأسيسها مدارس مسائية تضم الطلبة الراسبين لأكثر من سنة على التوالي". ودعا مهوس الحكومة المركزية إلى "الإسراع ببناء المزيد من المدارس، للحد من ظاهرة الدوام الثلاثي"، لافتا إلى أن "المدارس الأهلية، التي تم افتتاحها في غضون العامين الماضيين، ساهمت بشكل طفيف بالتخفيف من الضغوط التي تواجهها المدارس الحكومية، لكنها لم تحد من مشكلة نقص المباني المدرسية".

# صحة الرصافة: وصول أجهزة طبية حديثة

□ بغداد / قيس عيدان

أعلن مدير عام دائرة صحة بغداد الرصافة الدكتور علي بستان الفرطوسي عن وصول أجهزة طبية حديثة سيتم فيها تجهيز المستشفيات والمراكز الصحية التابعة للدائرة بعدد من أجهزة الأشعة التشخيصية والمستلزمات الطبية .

وبين الفرطوسي في تصريح لـ ( المدى) أمس الثلاثاء إن تلك الأجهزة تكونت من ٥ أجهزة مفراس ٦٤ مقطعا سيباشر العمل في مستشفى ابن النفيس لغرض إجراء الفحوصات لمرضى القلب والأوعية الدموية وجهاز مفراس أخر لمستشفى أطفال العلوية وثمانية أجهزة لفحص الثدي و ٤٨ جهاز سونار ثابتة ومتنقلة و ٢٦ جهاز أشعة متنقل فضلا عن ٧ أجهزة للمراقبة المركزية في ردهات الإنعاش مع كل جهاز ١٢ شاشة مراقبة لافتا إلى التنسيق مع مجلس محافظة بغداد لغرض شراء ١٠٠ جهاز أسنان للمراكز التخصصية للأسنان ومراكز الرعاية الصحية وكذلك شراء العيادات الطبية المتنقلة بهدف تقديم الخدمات الصحية للمناطق التي لا تتواجد فيها مراكز صحية مع تجهيز وشراء كافة الأجهزة المختبرية.

وأشار الفرطوسي إلى إن أعمال البناء في المركز التخصصي لعلاج الحساسية والربو في جانب الرصافة قد وصلت إلى مراحلها الأخيرة وتم تشكيل لجان لتجهيزه هو الأخر بحاجته من الأجهزة والمستلزمات الطبية . وأكد مدير عام دائرة صحة الرصافة في ختام تصريحه إن مباشرة هذه الأجهزة للعمل يأتي انسجاما مع توجهات وزارة الصحة للنهوض و الارتقاء بواقع الخدمات الصحية التي تقدمها الدوائر و المؤسسات الصحية ومنها دائرة صحة الرصافة إلى المواطنين الكرام .


## دائرة صحة بغداد الرصافة
## (إعلان مناقصة إنشاء غرفة أشعة في مركز صحي صليخ الجديد)

تعلن دائرة صحة بغداد الرصافة/ عن وجود مناقصة رقم (٤٢ ) والخاصة بإنشاء غرفة أشعة في مركز صحي صليخ الجديد ومن تخصيصات الموازنة الاعتيادية فعلى الراغبين بالاشتراك في المناقصة من المكاتب والشركات من ذوي الاختصاص والمسجلين رسمياً داخل العراق تقديم عطاءاتهم وفق الشروط والمواصفات التي يمكن الحصول عليها من مقر الدائرة/ سكرتارية لجنة العطاءات الكائن في باب المعظم/ لغرض شراء مستندات المناقصة لقاء مبلغ قدره (١٠٠٠٠٠) مئة الف دينار غير قابل للرد على أن تقدم العروض داخل ظرف مغلق ومختوم مع تثبيت العنوان الكامل على العطاء وتودع في صندوق العطاءات علماً إن آخر موعد لقبول العطاء سيكون نهاية الدوام الرسمي من يوم الأربعاء المصادف ٢٠١٠/١١/٣ على أن ترفق مع العطاء المستمسكات التالية:

- علماً إنه سيتم إجراء محاضرة بعد الغلق مباشرة لغرض توضيح المناقصة وشروطها والإجابة على استفساراتكم.
- هوية اتحاد المقاولين نافذة لعام ٢٠١٠.
- هوية تصنيف الشركات والمقاولين (الدرجة العاشرة إنشائية) مجددة ونافذة لعام ٢٠١٠ .
- كافة أوليات تأسيس الشركة.
- التأمينات القانونية المطلوبة بنسبة ١٪ من قيمة العطاء على شكل خطاب ضمان أو صك مصدق.
- مدة نفاذية العطاء (٩٠) يوماً
- كتاب الهيئة العامة للضرائب نافذ لعام ٢٠١٠ معنون لدائرتنا.
- وصل شراء التندر.
- قائمة بالأعمال المماثلة مؤيدة من الجهات المستفيدة.
- تقرير الكفاءة المالية الصادر من محاسب قانوني للسنة الأخيرة.
- تكون مدة التنفيذ (٩٠) تسعون يوماً.
- تقديم المنهاج المطلوب.
- بيان مؤهلات الجهاز الفني والاختصاصي المتفرغين وغير المتفرغين والمعدات التخصصية.
- لا يجوز لمنتسبي الدولة والقطاع العام الاشتراك في المناقصات بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- سيتم احتساب الغرامات التاخيرية وفق تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم ١ لسنة ٢٠٠٨.
- بيان الموقع الالكتروني للشركة في وثائق العطاء والبريد الالكتروني واسم وعنوان الشخص المسؤول عن متابع الاستفسارات التي تخص العطاء.

ملاحظة :

إن الدائرة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الإعلان

**المدير العام**